خلال الفترة من 6 - 10 فبراير المقبل بأرض المعارض صالة 5

«معرض الكويت الدولي» ترعى معرض الصناع العالمي ميكر فير 2018 للعام الثاني على التوالي

أعلنت شركة معرض الكويت الدولي رعايتها معرض الصناع العالمي "ميكر فير–الكويت2018" الذي تنظمه الشركة الكويتية للاستثمارللعام الثاني على التوالي تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وذلك خلال الفترة من 6 إلى 10 فبراير 2018 بقاعة رقم 5 في أرض المعارض الدولية بمشرف.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة معرض الكويت الدولي عبد الرحمن محمد النصار في تصريح صحافي، أن الشركة تشمل برعايتها البلاتينيةدعم المشاريع والأفكار الكويتية النابعة من الشباب الوطني الطموحالذي يأمل في ترجمة مشاريعه على أرض الواقع وهو ما أكدته نسخة العام الماضي من ميكر فير–الكويت، إذ أفرزت العديد من المشاريع المهمة التي من شأنها الاسهام في تعريز الصناعة المحلية.

ولفت النصار إلى أن شركة معرض الكويت الدولي تواصل دعمها لمعرض الصناع العالمي بهدف خروجه بمظهر يليق بالصورة الحضارية لدولة لكويت، في إطار تكاتف الجهود لراعية والداعمة لمبادرات الشباب، لاسيما وأن ميكر فير يتيحالفرصة لهم لعرض أنشطتهم ومشاريعهم بشكل مباشر مع الجمهور ولجنة التحكيم، مشيراً إلى أن المعرض يدعم تحقيق الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو امير البلاد، بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي بالمنطقة، الأمر الذي يضع الكويت على خارطة الدول المنظمة للمعارض الدولية المتخصصة والفاعلة.

وتقوم الشركة الكويتية للاستثمار بموجب الامتياز الذي حصلت عليه من المعرض الأم في الولايات المتحدة الأمريكية بتنظيم المعرض للعام الثاني على التوالي كحدث مميز تشهده الكويت والمنطقة، غير أن المعرض يندرج هذا العام تحت مظلة معرض الكويت التجاري الدولي "كويت إكسبو 2018" في دورته الثانية، والذي والذي يُعد إحدى أهم التظاهرات الدولية التجارية التي تشهدها الكويت للعام الثاني على التوالي، حيث يشكل فرصة مثالية لتلاقي الأطراف المختلفة تحت سقف واحد والتعرف على كبرى الشركات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية وكلاء وأصحاب العلامات التجارية العالمية المتخصصة من مختلف القطاعات وتوسيع دائرة التعريف به سعيا لإلتقاء الأهداف بالاستراتيجيات وتفعيلا للاتفاقيات التجارية بين الكويت والدول الأخرى.

وأوضح النصارأن مشاركة معرض ميكر فير ضمن "كويت إكسبو– 2018" يعتبر ميزة إضافية جديدة قد تساعد في لفت أنظار المؤسسات والشركات الأجنبية المشاركة،خصوصا وهناك ثلاثة معارض إلى جانبMaker Fair Kuwait، وهي المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي المقام في الصالة رقم 6، والمعرض الوطني: نقل المعرفة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصالة 7،إضافة إلى تنظيم ملتقى رجال الأعمال من الغرفة التجارية الإسلامية.

وختاما أشاد النصار بنجاح النسخة الأولى لمعرض ميكر فير–الكويت 2017 التي أقيمت في 9 فبراير العام الماضي وما تم تحقيقه بفضل جهود القائمين على تنظيمه من جانب الشركة الكويتية للاستثمار وكذلك الجهات الراعية، حيث شهد إقبالا كبيرا من مشاركات الصناع على المستوى المحلي والخليجي، كما شهد حضورا جماهيريا كثيفا على مدى ثلاثة أيام، وكان لافتا تفاعل الجمهور مع المشاريع المشاركة، حيث يتاح لهم آلية للتصويت على أهم الأفكار والمشاريع عبر التطبيق المخصص لذلك على الهواتف الذكية على ان يتم التصويت أثناء تواجد الجمهور بالمعرض، مما أكد ثقة الجمهور والصناع في ميكر فير–الكويت، وتعد هذه الآلية الأولى من نوعها في السوق المحلي التي يتم استخدامها في اختيار أفضل المشاركات بالمعارض.

عبد الرحمن النصار

بحسب تقرير صادرٍ عن معرض الشرق الأوسط للكهرباء 2018

قيمة عقود مشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي سترتفع بنسبة 41 بالمئة

تشير التوقعات إلى أن قيمة عقود مشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي ستبلغ نحو 23.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018، وذلك بحسب تقرير أصدره مؤخراً "معرض الشرق الأوسط للكهرٍباء" الذي يعد الحدث التجاري السنوي الرائد على مستوى قطاع الطاقة في المنطقة.

ويعكس هذا الرقم الوارد في التقرير الذي أجرته شركة أبحاث السوق 'فينتشرز أونسايت'– زيادة كبيرة بنسبة 41% مقارنة بعام 2017. كما يُبرز التقرير أن المملكة العربية السعودية ستتصدّر قائمة العقود الممنوحة للاستثمار في قطاع الطاقة، حيث ستستأثر بنسبة 59% من قيمة العقود، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت.

في هذه المناسبة، قالت السيدة أنيتا ماثيوز مديرة مجموعة 'إنفورما' الصناعية للمعارض التي تتولّى تنظيم معرض الشرق الأوسط للكهرباء: "يسلط هذا الارتفاع الكبير في قيمة العقود الضوء على المقوّمات الحيوية لقطاع الطاقة في المنطقة، والتي تتطلع الحكومات فيها إلى تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء والذي يتراوح بين 7–8% سنوياً."

واستناداً إلى تقرير أصدره بنك 'أبيكورب' التنموي متعدد الأطراف تحت عنوان "تنشيط قطاع الطاقة" (تقرير سوق الطاقة لدول مجلس التعاون الخليجي)، فإن دول المجلس ستحتاج لإنفاق حوالي 81 مليار دولار على مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وسط ترجيحات بأن تحظى هذه الاستثمارات بأولويّة كبرى بصرف النظر عن أي تأثيرات اقتصادية سلبيّة قد تطرأ.

وورد في التقرير: "رغم أن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي واجهت عجزاً في الميزانية إلى جانب تشديد الإنفاق بسبب تقلبّات أسعار النفط، ولكن من المتوقع أن تحظى استثمارات قطاع الطاقة بأهمية لافتة دون أن تتأثر بأيّة تداعيات محتملة".

وقد حظيت هذه الزيادة الهائلة في قيمة استثمار مشاريع الطاقة باهتمام لافت خلال "معرض الشرق الأوسط للكهرباء 2018" الذي ستُقام فعالياته في مركز دبي التجاري العالمي بين 6–8 مارس 2018، خصوصاً مع عزم شركة 'إنفورما للمعارض' بتوسيع نطاق هذا الحدث الرائد بهدف مواكبة الاحتياجات والديناميكيّات المتغيّرة في القطاع. حيث سيشتمل المعرض بدورته لعام 2018 على جناح جديد مخصص لحلول تخزين وإدارة الطاقة؛ كماً ستقوم شركة 'إنفورما' بإطلاق فعالية "القمة العالمية للطاقة الذكية" التي ستحتضن أبرز قادة قطاع الطاقة في المنطقة.

وأردفت ماثيوز: "نشهد إقبالاً قوياً على فعاليات معرض 'الشرق الأوسط للكهرباء'، بدورته لعام 2018؛ حيث سيستضيف ما يزيد عن 1،000 شركة من 66 بلداً وذلك ضمن 24 جناحاً دولياً متخصصاً. ويعتبر هذا الالتزام القوي بالمشاركة بمثابة مؤشر واضح على الثقة بالقطاع، والسعي الدؤوب لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار المستمر على المدى القصير والمتوسط في إمكانات هذا القطاع، وحشد التمويل البديل لدعم مشاريعه. ويغطي هذا الاهتمام كامل حلقات سلسلة القيمة الخاصة بمنتجات وخدمات وأنظمة قطاع الكهرباء، الأمر الذي شجعنا على إطلاق 5 أجنحة متخصصة بشتى مجالات منظومة قطاع الطاقة".

كما سينضم جناح حلول تخزين وإدارة الطاقة إلى 4 أجنحة متخصصة أخرى في المعرض والتي تشمل "النقل والتوزيع" و"توليد الطاقة" و"حلول الإضاءة"، فضلاً عن جناح "الطاقة الشمسية" الذي ينضم الى معرض "الشرق الأوسط للكهرباء" كجناح متخصص بعد أن كان فعاليةً مستقلة تنعقد في ذات المكان لمدة 6 سنوات.

ومع التوقّعات بنمو العقود المرتقبة لمشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2018، يرجّح تقرير معرض "الشرق الأوسط للكهرباء" بأن يواصل قطاع الطاقة المتجددة صعوده خصوصاً بالتزامن مع تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي في المنطقة.

وأورد التقرير أيضاً: "تتجه دول مجلس التعاون الخليجي سريعاً نحو الاعتماد على المصادر المتجددة لتوليد الطاقة بهدف الحفاظ على ثروتها النفطية. وتشكل الطاقة المتجددة حالياً المصدر الأسرع نمواً لتوليد الكهرباء؛ وتستثمر البلدان الخليجيّة بكثافة في هذا القطاع بغية تحقيق الكثير من الأهداف الطموحة بحلول العامين 2030–2040".

من جهة أخرى، بينت ماثيوز أن التوجه نحو مصادرٍ الطاقة المتجددة يبدو مجرد اتجاه ناشئ اليوم في منطقة يشهد فيها قطاع الطاقةً تحولاً هيكلياً هائلاً، مُوضحةً: "يمثل التغيير سمةً أساسيّة في المنطقة، والذي يأتي مدفوعاً بزخم اقتصادي جديد إلى جانب الاستجابة الواضّحة تجاه الأساسيّات المتغيّرة، بما يشمل الانخفاض في أسعار طاقتي الشمس والرياح وحلول تخزين الطاقة. ولا شك أن هذا التحول سيؤثر على الجميع وعلى كافة المستويات. حيث أن التقدّم التكنولوجي اليوم يحوّل المباني إلى بطاريات حرارية؛ وسيسهم هذا التحول الهيكلي في استقطاب الشركات الجديدة والابتكارات المذهلة إلى القطاع، الأمر الذي سيحوّل هذا القطاع المنظم للغاية إلى مجال استثماري شديد التنافسيّة".

وأضافت ماثيوز: "انطلاقاً من ذلك، ندرك وجود العديد من الفرص المجزية ذات الصلة بتحسين مجالات التكنولوجيا والنظم الجديدة. حيث أدرك القائمون على قطاع الطاقة العالمي الآفاق الواعدة التي تنتظر المنطقة؛ ولذلك اختاروا تسليط الضوء على المنتجات والابتكارات المتقدمة خلال فعاليات معرض 'الشرق الأوسط للكهرباء' الذي يتحول اليوم إلى منبر لتحفيز التغيير الإيجابي والملموس في القطّاع، الأمر الذي يشير إلى ما يمكننا توقعه على المدى القصير والمتوسط وحتى المدى البعيد في قطاع الطاقة ومدى تأثير ذلك إيجاباً على جميع مفاصل حياتنا".

علاوةً على ذلك، يتطرّق معرض "الشرق الأوسط للكهرباء" إلى الابتكارات المادية والتكنولوجية التي من شأنها أن تغير وجه القطاع والإجراءات اليوميّة، وذلك إلى جانب طرح الرؤى المتعمّقة حول مستقبل القطاع خلال فعالية "القمة العالمية للطاقة الذكية" التي ستقام في نفس مكان انعقاد المعرض.

بدوره، قال ريان أودونيل، مدير برنامج في "القمة العالمية للطاقة الذكية": "ستكون 'القمة العالمية للطاقة الذكية' بمثابة منصة للحوار وتبادل المعارف وتأسيس شبكات التواصل المصممة خصيصاً لتقديم أشمل وأدق التنبؤات والتحليلات ومفاهيم التخطيط بشأن سبل المضي قدماً في تطوير القطاع؛ وذلك بما يشمل الإصلاحات والسياسات والحوافز التي تدعم نمو وتطوّر الشبكات الذكية. سنشهد حضور لفيف حصري من المتحدثين من الولايات المتحدّة وأوروبا، والذين سيستعرضون أحدث الأفكار المبتكرة، والتقنيات العالمية المتطورة ودراسات الحالة الدولية التي تقدّمها نخبة من كبريات الشركات والعلامات التجارية والجامعات المعروفة المرموقة عالمياً. كما سيركز محتوى القمة على آخر المستجدات في مجال الحلول والأنظمة الذكية لنقل وتوزيع وتخزين وإدارة الطاقة، ومجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مما يضمن لجميع الحضور اكتساب رؤىً غنية حول الاستراتيجيات والحلول العملية والقابلة للتنفيذ".

وخلال فعاليات القمّة، ستستضيف شركة 'إنفورما' كوكبة من المتحدثين المميزين بمن فيهم: جيفري برايان ستروبيل، المؤسس المشارك في شركة 'تيسلا إنك' والمدير التنفيذي للشؤون التقنية وعضو مجلس الإدارة في شركة 'سولار سيتي'؛ وآندي كارسنر، المساعد والنائب الأسبق في وزارة الطاقة الأمريكية، والذي قاد تنفيذ مبادرة الطاقة المتقدمة 'تونتي إن تن' (Twenty–In–Ten)، إلى جانب كيرك بورن، عالم الفيزياء الفلكية والبيانات وخبير البيانات الضخمة، والذي ساهم على مدى 20 عاماً في دعم مشاريع وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا)، بما فيها مشروع "تلسكوب هابل الفضائي" الموجه للأبحاث.

ارتفاع قيمة عقود المشاريع الخليجية

◆ المملكة العربية السعودية في طليعة الاستثمارات الإقليمية في قطاع الطاقة

◆ قطاع الطاقة المتجددة يواصل نموّه بالتوازي مع تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي

التقرير ذكر وجود تحسن اقتصادي شامل

الوطني للاستثمار: الأسواق العالمية والخليجية تنهي العام 2017 بأداء قوي

قال تقرير شركة الوطني للاستثمار أن الأسواق العالمية والخليجية انهت عام 2017 بأداء قوي مترافق مع تحسن اقتصادي شامل و استمرت الأسهم العالمية في مسارها الإيجابي خلال الشهر الأخير من العام حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال (MSCI) العالمي لجميع الدول بنسبة 1.5% في ديسمبر، ليصل أداءه لسنة 2017 إلى 21.6%. وفي الولايات المتحدة، رفع الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعه المنعقد في ديسمبر معدلات الفائدة بنسبة 0.25% كما توقعت الأسواق. كذلك وقّع الرئيس ترامب قانون الإصلاح الضريبي والذي يشمل تخفيضًا متوقعاً في الضرائب بقيمة 1.5 تريليون دولار أمريكي في إطار جهود لخفض معدلات ضرائب الشركات والأفراد في سنة 2018.

ومن ناحية أخرى، ما زالت ضبابية المشهد السياسي في أوروبا تحوز مركز الصدارة إذ فازت الأحزاب المؤيدة للاستقلال بالأغلبية في انتخابات إقليم كتالونيا، كما مررت إيطاليا ميزانيتها التقديرية لسنة 2018، ويتيح ذلك حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية. وقد أنهت السلع ديسمبر في المنطقة الخضراء إذ ارتفع الذهب وخام برنت بنسبة 2.2% و5.2% على التوالي خلال الشهر وارتفاع بنسبة 13.5% و17.7% خلال 2017. وما زالت منظمة الأوبك ملتزمة بالحد من الإنتاج محققةً نسبة التزام بلغت 121% في ديسمبر. وفي الولايات المتحدة، بلغ مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت (Markit) 55.1 مرتفعًا بواقع 1.2 نقطة عن نوفمبر، في حين بلغ مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات وفقًا لشركة ماركيت 53.7 دون قراءة نوفمبر التي بلغت 54.5 نتيجة لتراجع أوامر الشراء الجديدة، والتوظيف وتفاؤل قطاع الأعمال. وارتفعت المطالبات الأولية للعاطلين إلى 245،000 مقارنةً بآخر قراءة بلغت 238،000. وارتفعت السلع المعمّرة بنسبة 1.3% في نوفمبر مقارنةً بانخفاض بنسبة 0.4% في أكتوبر، عزز ذلك أوامر شراء الطائرات المدنية التي ارتفعت بنسبة 14.5% للشهر لتبلغ 12.5 مليار دولار أمريكي. وارتفعت المنازل الجديدة بنسبة 3.3% إلى 1.297 مليون منزل في نوفمبر، مدفوعةً ببناء منازل العائلة الواحدة التي ارتفعت بنسبة 5.3% لتبلغ 930،000 منزلًا، وتمثل هذه الزيادة أعلى زيادة منذ سنة 2007، في حين هبطت التصاريح بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 1.298 مليون تصريح. وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.8% على أساس شهري، متجاوزةً بذلك التوقعات التي كانت محددة بنسبة 0.3% مع استعداد المستهلكين للعطلات. وحقق الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث نموًا سنويًا بنسبة 3.2%، يدعمه الإنفاق القوي في قطاع الأعمال، وخصوصًا الاستثمار الثابت غير السكني.

وحققت الأسهم في الولايات المتحدة أداءً إيجابيًا في ديسمبر إذ ارتفعت بنسبة 1.8% و1.0% وفقًا لمؤشر داو جونز وستاندرد آند بورز 500، لتحقق ارتفاعاً لسنة 2017 بنسبة 25.1% و19.4% على التوالي.

وفي المملكة المتحدة، يستمر قطاع التصنيع في تحقيق نمو فوق المتوسط على الرغم من هبوط مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت إلى 56.3 في ديسمبر مقارنةً بمستوى 58.2 في نوفمبر، فيما ارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 54.2 مقارنة بـ 53.8 للشهر السابق. وارتفع مؤشر سعر المستهلك بنسبة 0.3% في نوفمبر، ليصل بذلك معدل التضخم السنوي إلى 3.1%، وهو المعدل الأعلى منذ مارس 2012. أما مبيعات التجزئة فقد ارتفعت بشكل مفاجئ بنسبة 1.1%، مما يشير إلى أن التراجع المستمر في ثقة المستهلك والتي تبلغ 13– لم يؤثر حتى الساعة في إنفاق الأسر. وظلت القراءة النهائية للناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث دون تغيير عند 0.4% في حين وارتفع المعدل السنوي إلى 1.7%.

وتعافت المملكة المتحدة من خسائر الشهر الماضي بنسبة 4.9% في ديسمبر وفقًا لقياس مؤشر FTSE 100 الذي أنهى عام 2017 على ارتفاع بنسبة 7.6%.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع وفقًا لشركة ماركيت ارتفاعًا طفيفًا إلى 60.6 في ديسمبر مقارنةً بمستوى 60.1 في نوفمبر وذلك على خلفية أوامر شراء جديدة مدفوعة بالطلب المحلي والعالمي. وارتفع مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات ارتفاعًا طفيفًا عند 56.6 مقارنةً بقراءة ديسمبر التي بلغت 56.2. ومن المتوقع أن يستمر تحسن ثقة المستهلك في ديسمبر على أساس مبدئي لتبلغ 0.5% مقارنةً بقراءة نوفمبر التي بلغت 0.1%. وحققت الأسهم الأوروبية أداءً إيجابيًا إذ ارتفعت بنسبة 0.6% في ديسمبر متعافية من خسائر الشهر الماضي، وفقًا لقياس مؤشر Stoxx أوروبا 600 الذي ارتفع بنسبة 7.7% لسنة 2017. وفي اليابان، انخفض الفائض التجاري إلى 113 مليار ين ياباني في نوفمبر من مستوى 285 مليار ين في أكتوبر إذ ارتفعت الصادرات بنسبة 16.2% وتباطأت الواردات إلى 17.2%. وارتفع مؤشر سعر المستهلك بشكل غير متوقع في نوفمبر بنسبة 0.7% بعد ثباته دون تغيير في أكتوبر ليرتفع بذلك المعدل السنوي بنسبة 0.6%، لكنه ما زال دون مستوى 2.0% المستهدف من بنك اليابان. وبلغ مؤشر نيكاي لمديري المشتريات في قطاع التصنيع 54.2 في نوفمبر مرتفعًا عن قراءة أكتوبر التي بلغت 53.6. وتعافت تجارة التجزئة في نوفمبر مسجلة ارتفاعًا بنسبة 2.2%، بعد الخسارة المحققة في أكتوبر والتي بلغت نسبتها 0.2%، في حين هبطت المنازل الجديدة بنسبة 0.4% على أساس سنوي في نوفمبر.

وارتفعت الأسهم اليابانية خلال ديسمبر بنسبة 0.2% وفقًا لقياس مؤشر نيكاي 225 الذي يكون بذلك قد أنهى عام 2017 على ارتفاع بنسبة 19.1%.

عوائد المؤشرات العالمية

◆ أسهم الولايات المتحدة حققت أداءً إيجابيًا في ديسمبر إذ ارتفعت بنسبة و 1.0 بالمئة

◆ المملكة المتحدة تعافت من خسائر الشهر الماضي بنسبة 4.9 بالمئة وفقًا لقياس FTSE 100

«سلطان» لبطاقات المكافآت يلاقي تطلعات العملاء ويحقق انتشاراً كبيراً بينهم

حظي برنامج بطاقات المكافآت الذي أعاد مركز سلطان إطلاقه مؤخراً بحلّة جديدة بتقدير كبير بين أوساط العملاء الذين لمسوا المزايا القيّمة التي يقدمها هذا البرنامج والهدايا الجذابة والخصومات التي لا مثيل لها من قبل مجموعة مختارة من الشركاء الإستراتيجيين.

ومنذ إعادة إطلاق البرنامج، وصلنا كم هائل من الطلبات من قبل العملاء لرفع مستوى بطاقاتهم بهدف الاستفادة من المزايا والمكافآت. وهذا دليل ملموس على أن برنامج مركز سلطان يلبي احتياجات عملائنا وتطلعاتهم بشكل أفضل " نقلاً عن السيد عبدالسلام بدير –الرئيس التنفيذي لشركة مركز سلطان. وواصل قائلا: "بما أن العملاء يستحقون الأفضل، فقد حرصنا على تقديم النخبة في برنامج مكافآتنا بما يحقق مردود أعلى ومزايا أكبر بما يصب في مصلحة العملاء بالدرجة الأولى". يمتاز برنامج مركز سلطان لبطاقات المكافآت – وهو الأول من نوعه على مستوى المنطقة – بأنه سخي جداً إذ يمكّن العملاء من كسب المزيد من النقاط، والاستفادة من خصومات حصرية وخدمات مقدمة من الشركاء، وكذلك استبدال نقاطهم إما بقسائم شرائية مجانية أو بالعديد من الهدايا الجذابة التي تراعي أذواق كل أفراد الأسرة، وتتراوح هذه الهدايا من أجهزة التلفاز والهواتف الجوّالة إلى الأجهزة المنزلية ولُعب الأطفال وغير ذلك الكثير. بعد تحديثه، أصبح برنامج البطاقات فريداً من نوعه ولا مثيل له خاصة في مجال تجزئة المواد الغذائية والسوبرماركت. حيث يقدم الآن أربعة أنواع من البطاقات حسب مشتريات العملاء؛ وهي البطاقات الفضية، الذهبية، البلاتينية والسوداء. تتسم كل بطاقة منها بمجموعتها الخاصة من المزايا والمكافآت المصمّمة حصرياً، والأهم من ذلك، هو حصول حاملي البطاقات البلاتينية على 50% كنقاط إضافية بينما يحصل حاملي البطاقات السوداء على نسبة 100% من النقاط الإضافية.